

## خليل شاهين\*

### المجلس الوطني الفلسطيني ومأسسة التفكك

أعدت قضية خلافة الرئيس محمود عباس، عقب إدخاله المستشفى ثلاث مرات في أيار/مايو الماضي، تسليط الضوء على هشاشة البناء السياسي الفلسطيني، ومن ضمنه مؤسسات "النظام السياسي"، على مستوى كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة، الأمر الذي جدد الجدل في الأوساط الفلسطينية بشأن مدى صحة المبررات التي رافقت عقد دورة المجلس الوطني الأخيرة، ولا سيما من حيث قدرتها على تعزيز وإحياء المؤسسات الوطنية، وتجديد شرعيتها.

التي أفضت إلى النتائج التي لم تظهر بعد مفاعيلها الأبرز، وربما الأكثر خطورة، فيما يتعلق باستكمال التماهي بين مؤسسات المنظمة والسلطة، بطريقة يصعب فيها القطع بشأن أيهما مرجعية الآخر، وبشكل أكثر دقة، أيهما يشكل مصدر شرعية للآخر.

#### مأسسة التفكك

لقد افتتح المجلس الوطني أعماله في الثلاثين من نيسان/أبريل الماضي تحت عنوان حماية الشرعية الفلسطينية، وانتهى إلى زيادة المخاطر التي تهددها. ولا يقتصر الأمر على مقاطعة فصائل وازنة وشخصيات مستقلة لدورة المجلس، إذ سبق أن حدث ذلك،

لم تنجح الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني في تبديد مشاعر القلق إزاء مرحلة ما بعد غياب الرئيس عن المشهد السياسي، في ظل وضع لا يزال يفتقر إلى الآليات المؤسساتية الكفيلة بتعبئة فراغ رئاسي قد يقوم القدر بصنعه. بل تزايدت الخشية على مستقبل شرعية المؤسسات الوطنية، وفي مقدمها مؤسسة الرئاسة، وذلك في سياق ما يُداول عن مدى شرعية استخدام الصلاحيات "المطلقة" التي فوضها المجلس الوطني للمجلس المركزي لمعالجة قضية تتعلق بفراغ في رأس "النظام السياسي". وتحيل هذه القضية النقاش إلى المقدمات

\* كاتب فلسطيني.

والإدارية التابعة لهذه الكيانات السياسية على أساس زبائني.

هذا ما فعلته حركة "حماس" عندما شكلت اللجنة الإدارية لإدارة مؤسسات السلطة المالية لها في قطاع غزة، ولا تزال تفعله بأشكال أخرى لضمان استمرار هيمنتها على حقلها المحلي حتى بعد الحل المعلن لهذه اللجنة. وهذا ما يمكن رصد تجلياته أيضاً في عملية إعادة هندسة مؤسسات السلطة والمنظمة، في مشهد يعيد التذكير بانعقاد المؤتمر السابع لحركة "فتح" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استناداً إلى إعادة تشكيل عضوية المؤتمر من موظفي السلطة أساساً، أي من أركان الشبكة الزبائنية المالية لرأس الهرم السياسي الفلسطيني.

### هندسة الهيئات القيادية العليا

لقد قيل الكثير عن الطريقة التي أُتبعَت في التحضير لعقد دورة المجلس الوطني الأخيرة في رام الله، وخصوصاً من حيث إعادة هندسة الهيئات الثلاث الرئيسية التي تشكل عماد البنية المؤسساتية لمنظمة التحرير: المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، ولا سيما فيما يتعلق بعضوية المجلس الوطني التي صُممت لتوفير "نصاب عددي" داعم للمخرجات السياسية والتنظيمية التي سعى لها الرئيس. ولعل الأخطر في هذا السياق، الانتقاص من شمولية التمثيل، بالمعنى السياسي والجغرافي والقطاعي، وهو ما يعني أيضاً الانتقاص من الشرعية. على المستوى السياسي، وجّه عقد المجلس الوطني ضربة قاصمة إلى صيغة الجبهة الوطنية العريضة التي تميزت بها منظمة التحرير بغياب ما عُرف تاريخياً بالنصاب

بل على الإطار الذي جاءت فيه المقاطعة هذه المرة. فقد تميزت الحالة الفلسطينية عشية عقد المجلس باحتدام الاستقطاب الداخلي بين حركتي "فتح" و"حماس"، من الصراع على "شرعنة" الهيمنة على مجمل الحقل السياسي، إلى الصراع على مأسسة التفكك في الحقل الوطني السياسي، أي شرعنة هيمنة كل طرف على الفضاء/الحيز الذي يسيطر عليه، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وامتدادات ذلك في تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات.

تبدو تجليات مأسسة التفكك الفلسطيني واضحة في وجود كيانات سياسية تهيمن على المجال السياسي الفلسطيني، وتستمد "شرعية" بقائها من شبكة زبائنية مالية ومنفعة من ارتباطها بهذه الكيانات. وهذا الأمر ينبىء بالانتقال إلى طور جديد من التجزئة والانقسام في ضوء استعصاء تحقيق المصالحة الداخلية، يتسم بالاستجابة الواعية أو غير الواعية لمستوى تقدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، ولمحاولات فرض الحل الإسرائيلي في إطار خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المعروفة باسم "صفقة القرن"، تحت عنوان "غزة أولاً".

تزامنت هذه الحالة مع تغير في مصادر الشرعية لهذه الكيانات، إذ باتت مستمدة أساساً من تشكل شبكتين زبائنتين صُممت كل منهما على أساس الموالاتة الفئوية لكل من الطرفين المتصارعين على مواقع القوة والنفوذ، وليس من التمثيل الوطني للكل الفلسطيني كما كانت حال منظمة التحرير ما قبل قيام السلطة. وهنا تعطى الأولوية إلى هندسة المؤسسات والهيئات القيادية

إطار وطني جبهوي، إلى طرف في ثنائية الهيمنة والإقصاء في ظل الانقسام الداخلي؛ أي إلى أداة لشرعنة هيمنة طرف على الحقل السياسي الذي يسيطر عليه، ووسيلة لإقصاء الخصوم من قوى سياسية وشخصيات معارضة، ونزع الشرعية عنهم. غير أنه يصعب تصور أن يشكل ذلك نهاية المطاف في محاولة حسم الصراع الداخلي، بل إنه قد يفتح المجال لتفاقم حالة الاستقطاب في اتجاه خلق أطر موازية أو بديلة تدّعي تمثيلها للحقل الذي تهيمن عليه القوة الأكبر ممثلة في "حماس" التي تتركز ممارستها السياسية وتحالفاتها خارج المنظومة السياسية التقليدية التي كانت تعبر عنها منظمة التحرير. وهو خطر ظهرت مؤشرات الأولوية بدعوة حركة "حماس" إلى عقد "مؤتمر وطني" في غزة يشكك في شرعية عقد المجلس الوطني بالتزامن مع افتتاحه في رام الله، إلى جانب محاولة لم يكتب لها النجاح لعقد مؤتمر مماثل في بيروت.

### سطو على صلاحيات المجلس الوطني

من حيث السيناريوهات المحتملة لمسار التفكك في الحقل السياسي، يجب عدم التقليل من تداعيات تفويض المجلس المركزي صلاحيات المجلس الوطني، ولا سيما من حيث انتفاء الحاجة إلى عقد المجلس الوطني، ومع تعزيز صلاحيات الفرع على حساب الأصل. لذلك، ذهب البعض إلى التحذير من أن دورة المجلس في رام الله قد تكون الأخيرة، فهذا التفويض يعني أن المجلس المركزي بات يتمتع بصلاحيات تعبئة "الشواغر" الثلاثة في اللجنة التنفيذية التي قال الرئيس في أول

السياسي الذي تعكسه مشاركة مجمل مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما الوازنة منها. ولا يقتصر الأمر على مقاطعة الجبهة الشعبية، والتي حدثت في مراحل سابقة، بل يشمل عدم دعوة حركة "حماس" إلى المشاركة بصفقتها فصيلاً في المنظمة، والاكتفاء بدعوة ممثليها من أعضاء المجلس التشريعي كأعضاء في المجلس الوطني، وهي عضوية تسقط عندما تنتهي العضوية في "التشريعي"، أو ربما باتخاذ قرارات قد تصل إلى حله بقرار من المجلس المركزي. وفي نهاية المطاف قاطع هؤلاء دورة المجلس الوطني. أمّا حركة الجهاد الإسلامي، فلم توجه إليها الدعوة إلى الحضور أصلاً، ولا حتى بصفة مراقب، بذريعة وجود موقف بالمقاطعة لدى الحركة، من دون بذل أي جهد، ولو على مستوى عقد لقاء لمناقشة الأمر مع قيادة الحركة.

وعلى المستوى الجغرافي، ينذر الشعور بالإجحاف وعدم وجود معايير واضحة في اختيار ممثلي الشتات بمخاطر تهدد شرعية التمثيل، ولا تزال الانتقادات تتوالى من أوساط التجمعات والجاليات الفلسطينية في دول الشتات بشأن مدى صدقية اختيار بعض ممثليها في عضوية المجلس الوطني، في وقت صدرت بيانات عن مؤسسات ومراكز وشخصيات ناشطة في أوساط الجاليات الفلسطينية، تشكك في شرعية دورة المجلس، وتعلن عدم اعترافها بنتائجها، وهو أمر امتد ليشمل سائر القطاعات من اتحادات شعبية ونقابات مهنية وغيرها.

خطورة هذا الموضوع تكمن في المسّ بالمكانة التمثيلية الجامعة للمنظمة بتحويلها من ممثل للشعب أينما يوجد، ومن

الفلسطيني، فإن حركة "فتح" أخفقت كذلك في إدراك مستوى تأثير التحولات في أوزان القوى السياسية، من دون أن ينعكس ذلك على أوزان مشاركتها في الكيانات السياسية القائمة على مستوى المنظمة والسلطة والاتحادات والنقابات والأطر الشعبية. صحيح أن "فتح" تحولت إلى حزب السلطة، غير أن محاولة فرض احتكار هذه السلطة للهيمنة على مجمل مكونات الحقل السياسي انتهت إلى طريق مسدود، كما أن معادلة "تمكين الحكومة" المطروحة حالياً لا تزال تواجه المصير ذاته، لأنها تعني تحدي مشروع هيمنة "حماس" على الحقل السياسي المحلي في قطاع غزة.

في هذا السياق، جاء عقد المجلس الوطني في ظل وجود سلطتين تسعى كل منهما لفرض معادلة هيمنتها السياسية على حقلها، بما يشتمل عليه من فصائل ونقابات وجمعيات ومؤسسات مدنية. ولذلك، تفاقمت ظاهرة تماهي المنظمة والسلطة، ليس فقط من حيث طغيان عضوية مسؤولي وموظفي السلطة، ومن يعتاشون من رواتبها من ممثلي فصائل المنظمة، على المجلسين الوطني والمركزي، بل من حيث الاتجاه نحو إعادة تشكيل ودمج دوائر المنظمة، وخصوصاً إلغاء ما يتماهى منها مع وظائف تقوم بها مؤسسات السلطة، مثل الدائرة العسكرية ودائرة الثقافة والإعلام، وفق ما يُطرح من اقتراحات على طاولة اللجنة التنفيذية، وهو منحى سيؤدي في حالة استمراره إلى تغول دور السلطة على حساب المنظمة.

### مآزق ثنائية الهيمنة والإقصاء

إن مأسسة التفكك في الحقل الوطني

اجتماع اللجنة أنها تُركت لإتاحة الفرصة أمام البعض للالتحاق بالمنظمة! كما تشمل هذه الصلاحيات إمكان زيادة عدد أعضاء اللجنة ليتجاوز ١٨ عضواً إرضاء لبعض أصحاب النفوذ والقوة، وكذلك إضافة أعضاء جدد إلى المجلس المركزي نفسه، كما يتردد في بعض الأوساط، بل تعديل النظام الأساسي للمنظمة، وتغيير القرارات السياسية الصادرة عن المجلس الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بالموقف من المفاوضات، فضلاً عن إمكان استخدام صلاحيات المجلس المركزي لاتخاذ قرارات تتعلق بالصراع الداخلي، ومنها ما يتردد بشأن حل المجلس التشريعي، أو إعلان قطاع غزة إقليمياً متمرداً. وهذا كله يعني إطلاق الرصاص الأخيرة على المجلس الوطني بصفته أعلى هيئة وطنية في الكيان التمثيلي الفلسطيني.

تعكس هذه السيناريوهات تحولات في معادلات الهيمنة التي كانت تنظم علاقات القوة داخل السلطة ومجمل الحقل الوطني التقليدي. فقد شهدت الحياة السياسية الفلسطينية، عقب إبرام اتفاق أوسلو، عملية معقدة لترسيخ معادلة الهيمنة على الحقل السياسي بتشكيلاته السياسية القديمة والجديدة ضمن "النظام السياسي" المفصل على مقاس اتفاق أوسلو والسلطة التي أنتجها، غير أن لحظة الانقسام بعد فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي، كانت تعني محاولة للانقلاب على معادلة الهيمنة التي احتكرتها "فتح" ما قبل ذلك.

وبالقدر الذي أخفقت "حماس" في إدراك عدم توافر عوامل محلية وإقليمية ودولية، ومن قبلها إسرائيلية، تسمح لها بالقفز إلى موقع احتكار الهيمنة على الحقل السياسي

والمخرج المتاح من هذا الوضع يبدأ بالتركيز على حشد جهود جميع القوى السياسية والمجتمعية المؤمنة بالوحدة وباستعادة مكانة القضية الفلسطينية على أساس برنامج وطني كفاحي، من أجل فرض معادلة بديلة من تلك القائمة على الهيمنة والإقصاء، أي معادلة تحكمها أسس الشراكة السياسية في مجمل مؤسسات المنظمة والسلطة، وهي معادلة تقوم على وجوب إنهاء سيطرة "حماس" على قطاع غزة، وتخلي "فتح" عن هيمنتها على مجمل المؤسسات الوطنية. أمّا نقطة البداية، فتتمثل في الحذر من الانجرار إلى مربع التشكيك في شرعية ووحداية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والعمل على الحد من تداعيات عقد دورة المجلس الوطني الأخيرة، عبر إطلاق حوار وطني شامل يقود إلى المباشرة في التحضيرات لعقد مجلس وطني توحيدي بمشاركة الجميع تحت شعار وقف تكريس التفكك وبناء قيادة واحدة وبرنامج وطني واحد ومؤسسة تمثيلية واحدة بما يستنهض القطاعات الفلسطينية لمواجهة المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ■

السياسي هي إحدى نتائج فشل مشروعَي احتكار السلطة لكل من حركتي "فتح" و"حماس"، الأمر الذي قاد إلى فشل جهود المصالحة القائمة على مبدأ تقاسم السلطة وفق منطق المحاصصة الفئوية. وفي غياب مقاربات فلسطينية مختلفة عما سبق، سيكون من الصعب وقف هذا المنحى في ظل إمعان منظومات السيطرة الصهيونية الاستعمارية في تفكيك المفكك، والشروع الأميركي الإسرائيلي في تطبيق خطة ترامب، حتى من دون إعلانها رسمياً، عبر محاولة التركيز على خلق مركز دولاني شكلي من دون سيادة في قطاع غزة، تُلق به بقايا الضفة الغربية في المعازل التي تديرها السلطة. ومن شأن تحول قطاع غزة إلى مركز الاهتمام، إسرائيلياً وإقليمياً ودولياً، أن يفاقم حالة الاستقطاب فلسطينياً، بين مقارنة الرئيس الرامية إلى مواصلة فرض إجراءات عقابية على قطاع غزة أملاً بتقويض سيطرة "حماس" واستعادة القطاع تحت سيطرة السلطة كعنوان يعزز موقعه في مواجهة "صفقة القرن"، ومقاربة "حماس" التي تحاول توظيف زيادة وزن القطاع كنقطة البداية في الخطة الأميركية، لتعزيز مكانتها كرقم صعب لا يمكن القفز عنه.